كوب 27 همزة الوصل

بين تنفيذ التعهدات الدولية وطريق نجاح مصر

اعداد

هاجر عادل

تحرير

محمد البدوي

FDHRD

ديسمبر 2022

كوب 27 همزة الوصل بين تنفيذ التعهدات الدولية وطريق نجاح مصر

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية– تأسست عام 2005 برقم قيد 6337 طبقا للقانون 84 لسنه 2002 وتم توفيق الأوضاع باعتبارها جمعية مركزية طبقا للقانون رقم 149 لسنه 2019 برقم قيد 1084 –غير حزبية

لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإليكتروني https://www.fdhrd.org/

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD

المقدمة:

أصبحت التغيرات المناخية أهم الملفات المطروحة عالميًا، لما لها من تداعيات سلبية أثّرت على حقوق الإنسان بشكلٍ واضح، ولذلك صار ملف مكافحة هذه التغيرات أحد أهداف التنمية المستدامة متمثلًا في الهدف الـ 13، ومؤثرًا في باقي أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن التغيرات المناخية تهدد إنتاج المحاصيل الزراعية، وبالتالي تهدد الأمن الغذائي العالمي، مما قد يعيق تحقيق الهدف الثاني من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعني بالقضاء على الجوع.

ورغم أن تداعيات التغير المناخي طالت كل دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة، وعقد العديد من المؤتمرات الأممية الدولية للمناخ التي بلغت 26 قمة، إلا أن الدول الصناعية مازالت مستمرة في انتهاكاتها بحق البيئة، كما لازالت الدول النامية تدفع ثمن هذه الانتهاكات، التي لا تود الدول المتقدمة الاعتراف بمسؤوليتها بشأنها.

ولذلك، فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي الـ 27 "قمة المناخ/ كوب 27"، الذي عُقد في مدينة شرم الشيخ، خلال الفترة بين 6 – 19 نوفمبر 2022، بحضور 197 دولة، يأتي في توقيت عالمي ومحلي مهم، من أجل مناقشة ما ينبغي أن تعتمده دول العالم من سياسات واستراتيجيات مستدامة لمواجهة الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية، وسبل معالجتها، بشكل عاجل، بينما على مستوى المحلي، فإن مصر من أكثر دول العالم تأثرًا بالتغير المناخي، من حيث زيادة حدة الجفاف بشأن مواردها المائية، ومن ثم فإن هناك إمكانية كبيرة بتأثر أمنها الغذائي، فضلًا عن ارتفاع منسوب سطح البحر في المحافظات الساحلية، خاصّة محافظة الإسكندرية، ما قد يؤدي إلى غرقها، وهو ما قد حذّر منه رئيس وزراء بريطانيا السابق بوريس جونسون، كما قامت مصر نيابة عن القارة الأفريقية في التفاعل مع قضايا المناخ، وعكست مدى معاناة الدول النامية الأفريقية من التغيرات البيئية، ومطالبها بشأن تقديم الدعم اللازم من أجل التكيف مع هذه التغيرات، وبناءً عليه، فإن قمة المناخ جاءت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتنفيذ التعهدات الدولية لحماية البشرية بأكملها، خصوصًا الأجيال القادمة.

وعلى جانب أخر، فإن استضافة مصر لتلك القمة العالمية بعد عام حافل بالعديد من التحضيرات للجلسات الخاصة بالقمة، يأتي تتويجًا لجهود مصر في ملف المناخ كونها من بين الدول الـ 29 الأولى التي وضعت استراتيجية عامة للمناخ تُسمي الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، فضلًا عن إعداد رؤية لتحول الاقتصاد المصري نحو التنمية المستدامة في رؤية مصر 2030، والتي كللت بتوسع مصر في العديد من المشروعات التي تخدم أهداف المناخ، مثل: تبطين الترع التي تمنع تسرب

المياه، والتحول نحو الطاقة المتجددة، من خلال إنشاء محطة بنبان للطاقة الشمسية، التي تُعد ثالث أكبر محطة عالميًا حتى هذه المرحلة، وفي طريقها أن تصبح الأولى عالميًا بعد استكمال المراحل التالية، ومن ثم كان اختيار مصر لتمثل القارة الأفريقية في مؤتمر المناخ كإشادة لجهود مصر في ذلك الملف، وكمثل يحتذى به من جانب الدول الأفريقية في وضع الأهداف المناخية والسعي لتنفيذها. كما تواصل مصر جني عوائد استضافتها لقمة مؤتمر المناخ في شكل عوائد اقتصادية، ومشروعات خضراء، واستثمارات في الطاقة، وأخري سياحية، وهو ما سيصب في صالح اقتصادها القومي، والبيئة أيضًا، ولعل أبرز هذه العوائد هو تفعيل التحول إلي اقتصاد أخضر مستدام بمشاركة دولية، وجذب استثمارات إلي المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مجال إنتاج طاقة نظيفة، وذلك لتعظيم الاستفادة من الموقع الاستراتيجي والحيوي للقناة، بما يسهم في أن تصبح من المناطق الرائدة والجاذبة علي مستوي العالم في هذه الصناعة المهمة.

ومن خلال هذا التقرير، نستعرض عدة نقاط متعلقة بالتغيرات المناخية وقمة المناخ 27، تتمثل في الآتى:

1. ماهية التغيرات المناخية.
2. تداعيات التغيرات المناخية على مصر.
3. الجهود المصرية في التعامل مع التغيرات المناخية.
4. قمة المناخ والمكاسب المصرية.

❖ **أولًا: ماهية التغيرات المناخية:**

وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة، فإنه يقصد بتغير المناخ التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، وقد تكون هذه التحولات طبيعية فتحدث، على سبيل المثال، من خلال التغيرات في الدورة الشمسية. إلا أنه بالرغم من أن أحد أسباب التغير المناخي هي طبيعية، كالتغيرات في الدورة الشمسية، والنشاط البركاني، إلا أنه، منذ الثورة الصناعية، خاصةً بعد منتصف القرن التاسع عشر، بدأت الأنشطة البشرية تساهم بشكل أساسي بتفاقم هذه الظاهرة، من خلال انبعاثات الغازات الدفيئة تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مثل: ثاني أوكسيد الكربون والميثان، أما الأسباب الطبيعية فهي لا تشكل إلا جزءً صغيرًا من مجمل الاسباب، حيث إن سرعة تأثيرها ومفعولها لا يوازيان قوة الاحتباس الحراري، الذي نشهده اليوم.

ويؤدي التغير المناخي، بشكلٍ عام، إلى ارتفاع في درجات الحرارة، وتغيرات في نسبة هطول الأمطار وما يتبعها من نتائج كذوبان الجليد القطبي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفترات جفاف وعواصف شديدة القوة، وبدأت هذه التأثيرات بالظهور حول العالم، وأكثر الشعوب عرضةً هم سكان الجزر الصغيرة والبلدان النامية ومن بينهم سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

❖ **ثانيًا: تداعيات التغيرات المناخية على مصر:**

تقع مصر في شمال أفريقيا، ويحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، والبحر الأحمر من الشرق، وتُعد السمة الغالبة للمنطقة الساحلية الشمالية هي دلتا نهر النيل المنخفضة، بمدنها الكبيرة، ومناطقها الصناعية، والزراعية، والسياحية، كما تُشكّل الدلتا والوادي الضيق لنهر النيل 5.5 % من مساحة مصر، ولكن بها أكثر من 95 % من سكانها وزراعتها.

كما أن المنطقة المعروفة باسم صعيد مصر تقع جنوب خط عرض 30 درجة شمالًا، وهي منطقة حارة وجافة، ويُعد عدد سكان مصر الضخم (حوالي 104 مليون نسمة) من بين العوامل التي تجعل البلاد شديدة التأثر بتغير المناخ.

وقد حدد جهاز شئون البيئة، التابع لوزارة البيئة، فى تقريره حول حالة البيئة، 9 مخاطر أساسية للتغيرات المناخية تتعرض لها مصر، هى:

1) زيادة أو انخفاض درجة الحرارة عن معدلاتها الطبيعية، حيث سجل البنك الدولى فى 2017، أن عام 2016، هو أشد الأعوام حرارة منذ بداية تسجيل درجات الحرارة، نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض 1.2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.
2) ارتفاع منسوب مستوى البحر وتأثيراته على المناطق الساحلية، حيث أنه من المتوقع زيادة مستوى سطح البحر 100 سنتيمتر حتى عام 2100، الذي سيؤدى إلى دخول المياه المالحة على الجوفية وتلوثها، وتملح التربة وتدهور جودة المحاصيل وفقدان الإنتاجية.
3) زيادة معدلات الأحداث المناخية المتطرفة، مثل: العواصف الترابية، وموجات الحرارة والسيول، وتناقص هطول الأمطار.
4) زيادة معدلات التصحر.
5) تدهور الإنتاج الزراعى وتأثر الأمن الغذائى.
6) زيادة معدلات شح المياه، حيث تم رصد حساسية منابع النيل لتأثيرات التغيرات المناخية.
7) سيؤثر تغير المناخ على نمط الأمطار فى حوض النيل، ومعدلات البخر بالمجارى المائية، خاصَة بالأراضى الرطبة.

8) تدهور الصحة العامة، حيث تؤثر التغيرات المناخية بشكل مباشر على الصحة عند حدوث عواصف أو فيضانات، وارتفاع درجات الحرارة، وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات الحيوية لمدى انتشار الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات، كما أن مصر معرضة بسبب ارتفاع درجة حرارتها الزائد عن معدلاتها الطبيعية، بانتشار أمراض النواقل الحشرية مثل: الملاريا، والغدد الليمفاوية، وحمى الضنك، وحمى الوادى المتصدع.

9) تدهور السياحة البيئية، حيث من المتوقع أن يؤدى ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تآكل السواحل المصرية، وقد تتأثر الشعب المرجانية، كما تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على ألوان وعمر الآثار والمنشآت التاريخية.

❖ **ثالثًا: الجهود المصرية في التعامل مع التغيرات المناخية:**

تُعد مصر من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية، على الرغم من أنها من أقل دول العالم إسهامًا فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى عالميًا، بنسبة 0.6% من إجمالى انبعاثات العالم، ولأن مصر من الدول النامية المتأثرة بظاهرة التغيرات المناخية، **فإن سياستها فى هذا الملف تتجه على محورين أساسيين، الأول: على المستوى المحلي،** وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة من شأنها التكيف مع التغيرات المناخية، والتعامل مع التداعيات السلبية بهذه التغيرات، **والثاني: على المستوى الدولي،** وذلك من خلال رفض أى التزامات إجبارية على الدول النامية لمواجهة آثار هذه الظاهرة، والتأكيد على مبادئ إعلان ريو دى جانيرو وخطة عمل بالى، خاصَة فيما يتعلق بالمسئولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والنامية، وفيما يتعلق بمسئولية الجهات المعنية بالتلوث فى تحمل تكلفة التلوث، فضلًا عن التأكيد على الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها لنقل التكنولوجيا والتمويل، وبناء القدرات للدول النامية، وعدم التنصل من هذه الإلتزامات بسبب الإزمات المالية العالمية.

ولعل أبرز ما نفذّته مصر بشأن القضايا المناخية، على المستوى المحلي، يتمثل في ما يلي:

1) تشجيع مشروعات تحسين كفاءة الطاقة، من خلال وزارة الكهرباء والطاقة بعمل مشروعات عديدة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة (الرياح–الشمسية–المائية).

2) تنفيذ مشروعات لحماية الشواطئ، من خلال وزارة الموارد المائية والري، وإنشاء معاهد البحوث المختصة، بالتعاون مع شركاء التنمية.

3) قيام مركز البحوث الزراعية بإجراء بحوث على تأثير تغير المناخ على الإنتاج المحصولي، واستنباط أنواع جديدة لها القدرة على تحمل الحرارة.

4) عمل مشروعات استرشادية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة، ومعالجة المخلفات، وإنشاء الغابات الشجرية.
5) إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية عام 2007 لوضع التصور للسياسات والاستراتيجيات وآليات التنفيذ.
6) تعظيم استفادة مصر من آليات بروتوكول كيوتو، من خلال تنفيذ مشروعات آلية التنمية النظيفة، حيث قامت بإنشاء اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة، التي حققت نجاحات ملموسة في قطاعات الطاقة الجديدة والمتجددة، والصناعة، ومعالجة المخلفات، والتشجير، وتحسين كفاءة الطاقة، وتحويل الوقود للغاز الطبيعي، وتمثل هذه المشروعات جذبًا للاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص عمل جديدة، والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة بالدولة.
7) **تدشين الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050، في 19 مايو 2022.**

وبالتركيز على الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050، فإن الاستراتيجية تُعد أحد أركان ضمان جودة واستمرار مشاريع التنمية، والنجاة من كوارث المناخ ، الأمر الذى عكس الخطوات الكبيرة التى قطعتها مصر، وما زالت فى طريق العمل المناخى محليًا ودوليًا لمواجهة أزمة تغير المناخ، التى تُشكّل تهديدًا لكل مناحى الحياة بخطين متوازيين، هما: تقليل الانبعاثات، والتعامل مع التغيرات المناخية المحتملة، كما تُعد الاستراتيجية ثمرة تعاون مشترك بين كل جهات الدولة، وتعكس الاستراتيجية رؤية مصر فى إدارة الملف المناخى، والأهداف الوطنية بمشروعات التخفيف والتكيف، ومحاور التمويل والتكنولوجيا والبحث العلمى، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية باتباع نهج مرن منخفض الانبعاثات، كما أنها تُعد التزامًا من الدولة بالمساهمة الفعّالة فى جهود مكافحة تغير المناخ.

❖ **أهداف الاستراتيجية:** تنطلق الاستراتيجية من عدة أهداف رئيسية، التي تتمثل في ما يلي:

1) تحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال تحقيق تنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات.
2) زيادة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة، فضلًا عن تعظيم كفاءة الطاقة، بالشكل الذي يحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
3) بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ.
4) تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والمساحات الخضراء.
5) تحسين مكانة مصر في الترتيب الدولي الخاص بإجراءات تغير المناخ؛ لجذب المزيد من الاستثمارات وفرص التمويل المناخي.

6) تحسين البنى التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، والترويج للأعمال المصرفية الخضراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء، إلى جانب الترويج لآليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لإجراءات التكيف.

7) تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة والوعي لمكافحة تغير المناخ، وتسهيل نشر المعلومات المتعلقة، وإدارة المعرفة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، وزيادة الوعي بشأن تغير المناخ بين مختلف أصحاب المصلحة (صانعي السياسات والقرارات، والمواطنين، والطلاب).

ويصل إجمالي التكلفة المطلوبة لبرامج ومشروعات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، إلى 324 مليار دولار، من بينها 211 مليار دولار لـ"التخفيف"، و113 مليار لـ"التكيف".

بينما على المستوى الدولي، فإن مصر تنتهج نهج الدول النامية في التفاوض بشأن أهم قضايا التغيرات المناخية، من خلال المحافل الدولية، كما أن موقع مصر الريادي على المستوى الإقليمي – العربي والإفريقي – يجعلها ذات دور بارز في التمثيل في المجموعات الإقليمية طبقًا لتقسيم الأمم المتحدة، فمصر عضو في مجموعة 77 والصين، والمجموعة الأفريقية، ومجموعة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك).

فكانت **مصر، ضمن 194 دولة وقّعت على اتفاقية "باريس للمناخ"**، التي كانت أهم بنودها تعهد المجتمع الدولى بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين"، قياسًا بعصر ما قبل الثورة الصناعية، وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية، والسعى لتقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، والاستثمار فى الطاقات البديلة.

وفي 20 سبتمبر 2021، شارك الرئيس عبدالفتاح السيسي، عبر الفيديو كونفرانس في اجتماع "رؤساء الدول والحكومات حول المناخ"، على هامش أعمال الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما شارك في قمة المحيط 11 فبراير 2022، التي استضافتها مدينة بريست الفرنسية، والتي أعلن خلالها الرئيس عبدالفتاح السيسي، انضمام مصر إلى الإعلان المُقرر صدوره عن قمة المحيط (11 فبراير 2022)، تحت عنوان «حماية المحيط: وقت العمل»، وإلى مبادرتي «التحالف العالمي للمحيطات»، و«التحالف عالي الطموح من أجل الطبيعة والبشر».

كما ترأس الرئيس السيسي، المائدة المستديرة للقمة الأوروبية/ الإفريقية، حول تغير المناخ، التي عُقدت في العاصمة البلجيكية بروكسل، في 18 فبراير 2022، والتي انعقدت في إطار أعمال القمة السادسة للمشاركة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بالعاصمة البلجيكية بروكسل.

فيما شارك وزير الخارجية سامح شكري، في مؤتمر ميونخ للأمن – ألمانيا 19 فبراير 2022، وذلك في جلسة حول الدبلوماسية البيئية وتغير المُناخ، وفي 20 فبراير 2022، **أطلق كل من وزير الخارجية سامح شكري، والمبعوث الرئاسي للمُناخ چون كيري، مجموعة عمل المُناخ المصرية الأمريكية،** لتعزيز التعاون حول المُناخ والإعداد للدورة ٢٧ للمؤتمر في مصر، **فضلًا عن مشاركة مصر بالمؤتمر العالمي للغابات الخامس عشر،** الذي عُقد بعاصمة كوريا الجنوبية سول، خلال الفترة بين 2–6 مايو 2022، **ومشاركة مصر فى «مؤتمر الأطراف» لمكافحة التصحر بالعاصمة الإيفوارية أبيدجان،** في 9 مايو 2022.

بالإضافة إلى، **تدشين مشروع مشترك بين مصر وإنجلترا** ، وذلك فى إطار التعاون بين مصر وإنجلترا عُقدت ورشة العمل الأولى لبروتوكول التعاون بين معهد البحوث الفلكية والجيوفيزيقية، وجامعة برونيل بإنجلترا، والمركز الثقافى البريطانى بالقاهرة، وجاءت الورشة ضمن مشروع مُشترك بين مصر وانجلترا لمناقشة كيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية، كأحد الحلول لتحقيق الزراعة الذكية والأبنية والمدن المُستدامة، فضلًا عن **بروتوكول لتوطين تكنولوجيا تصنيع منظومات النقل الذكية صديقة البيئة في 19 مايو 2022،** وذلك بين الهيئة العربية للتصنيع، ومجموعة المصريين للاستثمار، وشركة برق الإماراتية للمركبات الكهربائية، ويأتي هذا البروتوكول في إطار جهود مستمرة تقوم بها الهيئة العربية للتصنيع، لتنفيذ توجيهات الرئيس السيسي بتعزيز التعاون مع كبري الشركات الصناعية المتخصصة لتوطين صناعة المركبات الكهربائية في مصر بداية بمراحل التجميع وصولاً إلى التصنيع المتكامل، وذلك في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول الأخضر.

وكانت مصر قد مثّلت القارة الافريقية في **صندوق المناخ الأخضر** مع كلٍ من تنزانيا وجنوب أفريقيا والسودان والجابون، وهو آلية التمويل التي تعتمد عليها الدول الأفريقية لتمويل مشروعات التكيف، والحد من الانبعاثات في القارة.

كما قامت مصر نيابة عن القارة الأفريقية في التفاعل مع قضايا المناخ، والتي ظهرت في شكل مفاوضات رسمية، حيث تولت **مصر رئاسة مجموعة الـ 77 للدول النامية والصين** خلال عام 2018، **ومجموعة المفاوضين الأفارقة لتغير المناخ عامي 2018 و2019، ورئاسة لجنة القادة والرؤساء الأفارقة المعنيين بتغير المناخ، ومؤتمر وزراء البيئة الأفارقة أعوام 2015 و2016، والمبادرتين الأفريقيتين، التي أطلقهما الرئيس السيسي للتكيف والطاقة المتجددة** خلال الدورة الـ 15 لمؤتمر الأطراف في باريس في 2015، وخلال قمة الأمم المتحدة للمناخ في 2019، **ترأست**

مصر بالشراكة مع جمهورية مالاوي وبريطانيا تحالف التكيف والتحمل ممثلة عن القارة الأفريقية، والرئاسة المشتركة لمجموعة أصدقاء التكيف في نيويورك.

❖ **رابعًا: قمة المناخ والفوائد المصرية:**

جاءت قمة المناخ الدولية الـ 27، تتويجًا للجهود المصرية بشأن التعامل مع قضية التغيرات المناخية، وقد عُقدت بمدينة شرم الشيخ، خلال الفترة بين 5 – 19 نوفمبر، وأقيمت تحت شعار "معًا للتنفيذ"، ولذلك حققت مصر العديد من الفوائد على مختلف المستويات، وياتي في مقدمتها المستوى الاقتصادي، والسياسي، والبيئي.

➢ **على مستوى التنظيم:** يمكن إبراز الفوائد التي حصلت عليها مصر سواء على المدى المتوسط أو البعيد، من خلال عدة محاور، تتمثل في:

1) المؤتمر "أممي"، فمجرد قبول الأمم المتحدة أنها تُنظّم مؤتمرًا في دولة ما، فذلك يعني أن هذه الدولة تحظي بالقبول والثقة لدى المجتمع الدولي، كما أن اختيار الأمم المتحدة لمصر يدل على ما يمكن تسميته بمؤشر السلام العالمي، الذي يضع مصر في درجة متقدمة مما يجعلها مؤهلة بجدارة لاستقبال هذا المؤتمر الأممي والوفود المصاحبة، استقبالًا يليق بما تصبو إليه الأمم المتحدة من فكرة تحقيق الأمن والسلم الدوليين.
2) مشاركة أكثر من 197 دولة و120من رؤساء الدول والحكومات، إلى جانب 10 آلاف من منظمات المجتمع المدنى، و26 ألفًا و50 يمثلون الوفود الرسمية والهيئات، و3 آلاف و321 إعلاميًا، بإجمالى 44 ألفًا و174 مشاركًا، تعكس حجم التقدير العالمى والمكانة المتميزة التى وصلت إليها الجمهورية الجديدة.
3) أكثر من 20 يومًا يتربع على عرش الترند العالمي على كل المنصات هاشتاج مؤتمر المناخ COP 27، وتصدرُ كل وسائل الإعلام الدولية والمحلية.
4) إقامة المنطقة الزرقاء، على مساحة 50 ألف م^2 زيادة، في حين كانت في مؤتمر جلاسكو مساحة 12 ألف م^2، والتوسع في إقامة المنطقة الخضراء على مساحة 20 ألف م^2، التي كانت في جلاسكو 4.5 ألف م^2، حيث راعت الرئاسة المصرية للمؤتمر إتاحة فرصة أكبر للمشاركات غير الرسمية في المؤتمر في تلك المنطقة، التي أقيمت تحت اسم "صوت الإنسانية"، لذا حرصت على التقارب المكاني بين المنطقتين لتيسير رفع تلك الأصوات إلى الجانب الرسمي للمؤتمر لتكون في الاعتبار في الشق التفاوضي واتخاذ القرار.

5) فيما يخص الجانب الفني، حرصت الرئاسة المصرية للمؤتمر على تخصيص أيام موضوعية تناقش موضوعات بعينها، وإطلاق المبادرات الرئاسية الفنية للمؤتمر المناخ، للمساهمة في تسريع وتيرة التنفيذ في المؤتمر، وضمت الأيام المواضيعية مجالات الزراعة، والمياه، والمخلفات، والنقل، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والمدن المستدامة، فضلًا عن تخصيص أيام للفئات الأكثر تأثرًا بتغير المناخ، وهم الشباب والمرأة والمجتمع المدني، وأيام لآليات التنفيذ، وهي الحلول والتمويل والعلم.

6) المؤتمر شهد طرح موضوعات لأول مرة بقوة بتخصيص يوم للمياه في أجندة المؤتمر، فضلاً عن يوم للتنوع البيولوجي للربط بين مؤتمر المناخ ومؤتمر التنوع البيولوجي، وكذلك لأول مرة يوم للحلول، بالإضافة إلى موضوع الأضرار والخسائر.

- **<u>على مستوى السياسي:</u>**

1) ضمان مصر موطئ قدم على خريطة العلاقات الإقليمية والدولية، من خلال استضافة قمة المناخ، إذ إن استضافة القمة ساعدت مصر على تعزيز الركائز الجديدة لسياستها الخارجية.

2) اعتراف المجتمع الدولي بقدرات مصر اللوجيستية والتنظيمية والإدارية في تنظيم المؤتمرات، وهناك نوع من أنواع الدبلوماسية يُسمى بدبلوماسية المؤتمرات، الذي يُمارَس من خلال القمة المنعقدة، ويتم توصيل العديد من الرسائل خلالها، منها: أن مصر دولة آمنة ومستقرة، ولديها قدرات تنظيمية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي في تنظيم مثل هذه الفعاليات، وأيضًا استطاعت الدولة المصرية أن تثبت أنها قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك أن مصر دولة سياحية بامتياز لانعقاد القمة في مدينة تعتبر "درة السياحة" إفريقيًا وعالميًا.

3) ضمان مصر موطئ قدم على خريطة العلاقات الإقليمية والدولية، من خلال استضافة قمة المناخ، إذ إن استضافة القمة ساعدت مصر على تعزيز الركائز الجديدة لسياستها الخارجية.

4) تفنيد أى شائعات أو معلومات مغلوطة بشأن الحريات العامة، إذ أتاحت الحرية الكاملة أمام الجميع للتعبير عن آرائهم أثناء انعقاد القمة، وأثبتت أن ثقلها الإقليمى والدولى أكبر من أى مناوشات صغيرة هدفت لتعكير صفو الحدث العالمي، وبرهنت على أنها دولة ينظر إليها العالم بكثير من الاهتمام، لأنها ضربت المثال لكيفية الوصول إلى حالة الاستقرار وسط إقليم يعج بالصراعات، وفى ظل حدود ملتهبة مع جيرانها فى الشرق والغرب والجنوب.

5) الدفع بأولويات القضايا ذات الاهتمام المصرى، وعلى رأسها قضية الأمن المائى، والآثار السلبية المترتبة على التغيرات المناخية، وطرح العديد من المبادرات فى مجال تغير المناخ والمياه، والآثار العابرة للحدود لجهود التكيف وخفض الانبعاثات، إلى جانب تعزيز علاقاتها مع الشركاء الرئيسيين،

وفى مقدمتهم الولايات المتحدة، وتوسيع مجالات التعاون، لتأكيد ثقل مصر، وقدرتها على استضافة وإدارة المؤتمرات الدولية.

6) معرفة العالم بأهمية الدور التاريخي والريادي والمحوري الذي تقوم به مصر تجاه جميع القضايا العربية والإقليمية والإفريقية والدولية، فعلى سبيل المثال، فإن المبادرة التاريخية التى أطلقها الرئيس السيسى لإنهاء الحرب الروسية– الأوكرانية لقيت تأييدًا واسع النطاق من المجتمع الدولى، إضافة إلى الاهتمام الكبير من مصر لطرح رؤيتها حول مختلف القضايا داخل منطقة الشرق الأوسط، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

7) **تعزيز عودة مصر إلى إفريقيا كممثل للقارة، وتجلى ذلك من خلال:**

- حزمة 150 مليون دولار، التي تعهدت بها الولايات المتحدة خلال القمة لدعم البلدان الأفريقية لمعالجة عواقب تغير المناخ، وبذلك فقد أثبتت مصر أنها تستحق أن تتحدث بلسان قارة أفريقيا، واستعادت دفء العلاقات مع كثير من بلدان القارة، الذين وجدوا فيها نموذجًا قادرًا على أن يجذب أنظار العالم إلى التحديات التى تواجه القارة السمراء.
- قيادة مباحثات عديدة هدفت لاستحداث مبدأ جديد فى هذه القمة، تمثل فى تقديم تعويضات للتخفيف من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وعبّرت عن كونها مثالًا جيدًا للبلدان الأفريقية التى حققت معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأخيرة، واستعادت حالة الأمن والاستقرار الداخلى بعد سنوات من الاضطراب منذ يناير 2011.
- إعلان المجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، عن مبادرة "أولويات المرأة الأفريقية للتكيف مع المناخ"، التي تهدف إلى مساعدة النساء الأفريقيات على التكيف مع آثار تغير المناخ، من خلال التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية.
- إطلاق مبادرة الانتقال العادل للطاقة في إفريقيا وبأسعار معقولة، بهدف منح أكثر من 300 مليون أفريقي الوصول إلى وقود الطهي النظيف، وزيادة حصة الكهرباء المتجددة في القارة بنسبة 25% على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- تعهد المملكة المتحدة بتقديم 200 مليون جنيه استرليني كدعم مالي لأفقر البلدان الأفريقية الأكثر تأثرًا بتغير المناخ.

➢ **<u>على مستوى الاقتصادي:</u>**

1) تطوير البنية التحتية في مدينة شرم الشيخ لتتحول إلى مدينة خضراء تساهم في تعزيز مفهوم السياحة الخضراء، وتعزز من مكاسب مصر المستقبلية في ذلك القطاع، كما أن الفنادق التي يقيم

بها ضيوف مصر في المؤتمر يعمل بها مصريون، ومن ثم فإن العدد الكبير لضيوف المؤتمر تم تسكينه، بعدد 161 فندقًا تقريبًا تم تجهيزهم، أي بإجمالي 51 ألف غرفة، وبذلك استطاعت محافظة جنوب سيناء، وبالتحديد منطقة شرم الشيخ، جذب عملات اجنبية لمصر خلال فترة المؤتمر بمبلغ يتراوح بين 57.1–99.5 مليون دولار، أي 1.4 – 2.4 مليار جنيه.

2) جذب استثمارات أجنبية جديدة، خاصَة في مجالات حماية البيئة والاقتصاد الأخضر، والترويج السياحي لمصر، وعرض جهود مصر في الإصلاح الاقتصادي، واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، والمشروعات القومية المنتشرة في ربوع مصر، خصوصًا العاصمة الإدارية الجديدة، والترويج للمنتجات المصرية.

3) استضافة مدينة شرم الشيخ، للقمة الدولية، تُعد أكبر ترويجًا للسياحة المصرية قبل انطلاق الموسم الشتوي، مما يساهم في جذب السياح الأجانب والعرب، ويعزز الاقتصاد القومي، وزيادة العملة الصعبة، في ظل الأزمة التى تمر بها مصر حاليًا، بسبب نقص العملة الصعبة جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

4) إعلان ألمانيا تقديم 250 مليون يورو لمصر لتحفيز خطط التحول للطاقة المتجددة، من بينها 50 مليون يورو منحة، و100 مليون يورو مبادلة ديون، وأيضًا إعلان الولايات المتحدة عن تمويل مشروعات داخل مصر بـ 500 مليون دولار خلال السنوات القادمة، كاستثمار فى مجال الطاقة النظيفة بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية، بزيادة قدرات إضافية تصل إلى 10 جيجاوات من الطاقة النظيفة، وبالتالى زيادة قدراتها على تصدير طاقة كهربائية إلى الخارج.

5) موافقة بنك الاستثمار الأوروبى، على تقديم تمويل جديد لمصر بقيمة 1.5 مليار دولار لمعالجة الحياة فى مصر.

6) توقيع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، اتفاقية لمنح 6 من أصل 18 شركة ناشئة فائزة من مبادرة "المشروعات الخضراء الذكية"، حزمة شاملة من الدعم الفني والتدريب وخدمات استشارات الأعمال، وتُعد هذه الشركات غير الهادفة للربح، تختص بالمشاريع التنموية المتعلقة بالمرأة، وتغير المناخ، والاستدامة، وتتمثّل في: رابيت موبيلتي (Rabbit Mobility)، و"نورنيشن(Noornation)"، وإنجازات (Engazat)، وبانلاستك (Banlastic)، وقضاة المستقبل(Kadet el Mostakbal) ، وآرك تك(Archtech) .

7) تسلم محافظ جنوب سيناء خالد فودة، شهادة "الأيزو" لمدينة شرم الشيخ، كأول مركز للمرونة والصمود بإفريقيا ضمن برنامج جعل المدن مرنة 2030، من الممثل الخاص للأمين العام للأمم

المتحدة للحد من مخاطر الكوارث "مامي ميزوتوري"، وذلك على هامش أعمال الدورة 27 لمؤتمر المناخ.

8) **النجاح فى حشد التمويل للمنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج "نوفي"، الذي يُعد برنامجًا وطنيًا ومنهجًا إقليميًا للربط بين القضايا الدولية للمناخ وقضايا التنمية، وذلك من خلال منظمات التمويل الدولية بمبلغ 10 مليارات و300 مليون دولار للبرنامج**، من خلال ثلاثة أساليب، إما منحة مالية مباشرة، أو من خلال تمويل ميسر على سنوات طويلة بفائدة قليلة، أو مبادلة ديون مصر للخارج.

9) توقيع عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين صندوق مصر السيادي مع 9 مطورين، بقيمة 83 مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة، وتتماشى هذه الاستثمارات مع استراتيجية صندوق مصر السيادي لإزالة الكربون، باستخدام وسائل مستدامة تفيد الاقتصاد، وتضع مصر كمركز دولي للطاقة الخضراء، **ما سلط الضوء على مصر لتكون مركزًا إقليميًا للطاقة الجديدة والمتجددة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للسوق الطوعي للكربون، وهي نقطة تتيح للقطاع الخاص العمل في ملف تغير المناخ وبيع شهادات الكربون، ورفع الوعي الجماهيري لموضوعات تغير المناخ، خاصَة فئة الشباب، وإطلاق الخطة الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050، وإطلاق أول سوق مصرى وأفريقي لإصدار وتداول شهادات الكربون.**

10) توقيع مذكرة تفاهم مع منظمات دولية لتحويل المتاحف لمواقع خضراء، وكذلك توقيع خطاب نوايا مع الوكالة الإسبانية، لتحديث منظومة الري بـ 670 ألف يورو.

11) **النجاح في جذب استثمارات بـ 15 مليار دولار لإنتاج الطاقة النظيفة في مصر، حيث:**

- **<u>على مستوى طاقة الرياح:</u>**

- تم الاتفاق مع الإمارات علي إقامة أكبر مشروع لطاقة الرياح في مصر، يُعد أضخم مشروعات طاقة الرياح في العالم، ويأتي في إطار "مبادرة الممر الأخضر" في مصر، التي تعتبر شبكة مخصصة لمشاريع الطاقة المتجددة، فيما سيسهم في تحقيق هدف مصر المتمثل لضمان تشكيل الطاقة المتجددة 42% من مزيج الطاقة بحلول عام 2035، **حيث:**

  - تشمل المرحلة الأولي من المشروع إقامة منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر لتشغيلها خلال الفترة القادمة.
  - تنتج محطة طاقة الرياح بقدرة 10 جيجا وات، عند اكتمالها 47790 جيجا وات ساعة من الطاقة النظيفة سنويًا.

- تسهم في تفادي انبعاث 23.8 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل 9% تقريبًا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الحالية في مصر، بالإضافة إلي توفير 5 مليارات دولار من تكاليف الغاز الطبيعي السنوية لإنتاج الكهرباء.
- توفر محطة طاقة الرياح البرية الجديدة لمصر، ما يُقدّر بنحو 5 مليارات دولار من تكاليف الغاز الطبيعي السنوية، كما ستوفر ما يصل إلى 100 ألف فرصة عمل، فيما تُقدّر العمالة المباشرة في مرحلة البناء بحوالي 30 ألف شخص، كما سيوظف نحو 70 ألف شخص بشكل غير مباشر، بجانب إضافة حوالي 3200 وظيفة للتشغيل والصيانة بعد انتهاء عمليات بناء المحطة.

- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة أكوا باور السعودية لإنشاء مزرعة رياح بقدرة 1.1 جيجاوات بمنطقة خليج السويس، تبلغ تكلفتها نحو 10 مليارات دولار، والتي من المتوقع أن تكون ثاني أكبر مزرعة رياح في العالم، وستمد مليون أسرة بالطاقة، وكذلك تقليص 2.4 مليون طني من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا.
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة سكاتك النرويجية، لإنشاء محطة بقدرة 5 جيجا وات.

- **<u>على مستوى الهيدروجين الأخضر:</u>**

- إطلاق التشغيل التجريبي للمرحلة الأولي من مصنع الهيدروجين الأخضر، بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بقدرة 100 ميجاوات، وذلك لإنتاج 15 ألف طن من الهيدروجين الأخضر، كمادة وسيطة لإنتاج ما يصل إلي 90 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، فضلًا عن إنتاج 205 من طاقة الرياح، و70 ميجاوات من الطاقة الشمسية.
- إطلاق مصر والاتحاد الأوروبي شراكة طويلة الأمد بشأن الهيدروجين المتجدد، بهدف تسريع الجانبين من خفض الانبعاثات الكربونية من خلال نشر وتطوير واستخدام الهيدروجين المتجدد ومشتقاته.

- **<u>على مستوى النقل النظيف:</u>** أطلق وزير النقل اللواء كامل الوزير، مبادرة "النقل المستدام والتنقل الحضري"، وذلك على هامش فعاليات "يوم الحلول" بمؤتمر المناخ، باعتبار أن قطاع النقل يُشكّل أعلى مصدر للانبعاثات من الوقود الأحفوري عن القطاعات الأخرى بـ ٣٧٪ من انبعاثات الكربون.

12) شهد المؤتمر إطلاق مجموعة من المبادرات، منها:

- دليل شرم الشيخ للتمويل العادل بالتعاون مع وزارة التعاون الدولي، والمنظمات الدولية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لاستخدام الدليل لدعم الدول النامية للحصول على التمويل لتنفيذ مشروعات لتغير المناخ.

- مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام FAST ، بالتعاون مع وزارة الزراعة، ومنظمة الأغذية والزراعة.
- مبادرة حياه كريمة، من أجل الصمود في إفريقيا، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مبادرة بشأن تغير المناخ والتغذية I-CAN ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وكالات الأمم المتحدة الأخرى.
- مبادرة لاستجابات المناخية لاستدامة السلام، بالتعاون مع مركز القاهرة الدولي لحل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، ووزاة الخارجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مبادرة انتقال الطاقة العادلة والميسورة التكلفة في إفريقيا، بالتعاون مع وزارة البيئة، والمجلس القومي للمرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- مبادرة تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة لتسريع التحول المناخي، بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.
- مبادرة أصدقاء تخضير الخطط الاستثمارية الوطنية في أفريقيا والدول النامية، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مبادرة تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة لتسريع التحول المناخي، بالتعاون مع وزارة البيئة، وبرئاسة مشتركة من قبل ألمانيا، ودعم فنى من الاتحاد الدولى لصون الطبيعة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، وملاوي، وباكستان، وسلوفينيا، والولايات المتحدة، حيث خصصت الولايات المتحدة 25 مليار دولار لتمويل خارطة الطريق لـ NbS ، وتستثمر ألمانيا 1.5 ملياردولار سنويًا للحفاظ على التنوع البيولوجي.
- مبادرة المرونة الحضرية المستدامة للأجيال القادمة SURGe ، بالتعاون بين وزارتي الإسكان والتنمية المحلية، وبالشراكة مع الأمم المتحدة وICLEI.
- مبادرة المخلفات العالمية بحلول عام 2050، بالتعاون مع وزارة البيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و10 دول أفريقية.
- مبادرة النقل منخفض الكربون من أجل الاستدامة الحضرية LoTUS ، بالتعاون مع وزارة النقل وبعض شركاء التنمية الدوليين.

13) فاز قطاع الطاقة المصري ممثلاً في وزارتي البترول والكهرباء بنصيب الأسد من المكاسب التي حظيت بها مصر، خلال استضافتها لقمة المناخ، والتي تمثلت في توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع شركات عالمية متخصصة لتنفيذ مشروعات طاقة خضراء تصل استثماراتها إلي 38 مليار دولار، لتصبح مصر مركزًا لتصدير الطاقة إلي أوروبا وأمريكا وشرق آسيا خلال الفترة المقبلة، **حيث:**

- وقّع وزير البترول والثروة المعدنية المهندس طارق الملا 7 مذكرات تفاهم واتفاقيات، مع عدد من الشركات العالمية في مجال الاستدامة وخفض الانبعاثات الكربونية، أهمهم الاتحاد الأوروبي.
- وقّع العضو المنتدب للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس" الدكتور مجدي جلال، مذكرة تفاهم مع رئيس شركة شل مصر المهندس خالد قاسم، بهدف التعاون في إنشاء إطار عمل لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة، وتقليل انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري من عمليات جميع شركاء شركة "إيجاس"، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة "إيجاس"، وشركة "سيسبليت تكنولوجيز"، وشركة "جنرال إلكتريك لطاقة الغاز"، لإزالة الكربون الصناعي من خليج السويس.
- وقّعت الشركة المصرية للغاز الطبيعي المسال، مع تحالف شركة بكتل العالمية، الذي يضم شركات انبي، وبتروجت، وبيكرهيوز، اتفاق دراسة الجدوي لمشروع استرجاع غازات الشعلة بتسهيلات الشركة المصرية لإسالة الغاز وتصديره.
- وقّعت هيئة البترول، والشركة القابضة للغازات الطبيعية "ايجاس"، وشركة توتال انرجيز الفرنسية للتسويق في مصر، مذكرة تفاهم للتعاون في تقييم الجدوي الفنية، والاقتصادية لحلول إزالة الكربون بقطاع البترول.
- وقّعت شركة "ايجاس"، مذكرة تفاهم مع شركة مايكروسوفت مصر، للتعاون في تطوير خارطة طريق الاستدامة بشركة ايجاس.
- توقيع اتفاق مبدئي بين شركة "ايجاس"، والشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، وشركة تويوتا تسوشو اليابانية، للتعاون في وضع دراسة الجدوي لمشروع إنتاج الأمونيا الزرقاء كطاقة نظيفة في مصر.
- وقّعت شركة "ايجاس"، مع شركة Hiiroc البريطانية، مذكرة تفاهم للتعاون في الحد من انبعاث غازات الشعلة، ومشروع الهيدروجين عديم الانبعاثات باستخدام تقنية الشركة البريطانية للتحليل الكهربي للبلازما الحرارية.

الخاتمة:

استطاعت مصر توظيف قمة المناخ واستغلالها، من أجل تعظيم مصالحها السياسية والاقتصادية، من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصًة في مجال الطاقة النظيفة، مما يساعد على تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد أخضر، والجدير بالذكر، أن نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر في مصر حتى يونيو 2022، بلغت 40٪ من إجمالي الاستثمارات، وقد تضاعفت عقب قمة المناخ تقريبًا، فضلًا عن استغلال القمة الدولة للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية التي تمر بها، التي يأتي في مقدمتها نقص العملات الأجنبية.

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان